الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الخميس

16 **ذو القعدة** 1435 –11 **سبتمبر** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7

زار الشورى ووقع اتفاقية تعاون قضائي

وزير العدل البريطاني في ٭ حقوق الإنسان": قاتل ناهد سينال عقابه

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 ذو القعدة 1435هـ - 11 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140911/Con20140911722446.htm

عبدالله الداني (جدة)، نواف عافت (الرياض)

أبرم وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، اتفاقية تعاون ومذكرة تفاهم قضائية مع نظيره وزير العدل في المملكة المتحدة لبريطانيا وإيرلندا الشمالية اللورد المستشار كريس جرايلنج، وذلك في مقر الوزارة بالرياض.

وتضمنت الاتفاقية تبادل المعلومات والخبرات في المجال الإجرائي بين البلدين، وتعزيز أساليب التدريب في مجالات ممارسة مهنة المحاماة وتسهيل الاتصال بين البلدين فيما يخص أصحاب المهن التنظيمية ونقل الخبرات التنظيمية بين الخبراء في البلدين والتعرف على الأنظمة التقنية الحديثة المستخدمة في تيسير الأعمال الإجرائية في المحاكم تحقيقا لجودة أداء الأعمال وفق التقنيات والمعارف الحديثة، كما تشمل إقامة الندوات والمحاضرات والاطلاع على كافة المستجدات القضائية في جانبها التقني والإجرائي والإداري.

وأوضح وزير العدل الشيخ الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى، أن مذكرة التفاهم بين البلدين تعزز خياراتهما في دعم الأعمال الإجرائية التنظيمية والتقنية لتكون من الوسائل والأساليب المادية الخادمة لمهمة قطاع العدالة وفق آخر ما توصلت إليه الإدارة الحديثة في هندسة منظومة المحاكم وتنظيماتها الإجرائية الحديثة، مدعومة بتقنيتها المعاصرة، كما تخدم قطاع المحاماة والتحكيم، وتكون إضافة داعمة لقطاع الأعمال بين البلدين لتعزز ثقة الشراكة التجارية بينهما.

من جانب آخر، اطلع وزير العدل البريطاني على مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء بالرياض، وقدم وزير العدل الدكتور العيسى شرحا مفصلا عن القفزات التي شهدها المشروع، وأجرى الجانب البريطاني اتصالا مرئيا إلكترونيا عن طريق الدائرة التلفزيونية والشبكات الإلكترونية مع عدد من المحاكم المرتبطة إلكترونيا بالمشروع بالصوت والصورة من خلال استخدام وسيط مركز المعلومات بالرياض، إضافة إلى كافة الخدمات والمرافق التابعة للمشروع.

من جهة ثانية زار وزير العدل البريطاني أمس مجلس الشورى، وذلك في إطار زيارته الحالية للمملكة، وعقد اجتماعا مشتركا مع رئيسي وأعضاء لجنتي الشؤون الإسلامية والقضائية وحقوق الإنسان والعرائض بالمجلس، برئاسة عضو المجلس رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض الدكتور عبدالله بن محارب الظفيري.

الدكتور الظفيري رحب بوزير العدل البريطاني، مشيرا إلى الثقة التي يحظى بها مجلس الشورى من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، مما مكن المجلس من تعزيز دوره كشريك في صناعة القرار الوطني.

وأكد حرص مجلس الشورى ممثلا في لجانه المتخصصة وخاصة لجنتي الشؤون الإسلامية والقضائية ولجنة حقوق الإنسان والعرائض على تطوير الأنظمة العدلية والقضائية وحقوق الإنسان في المملكة، وذلك من خلال دراستها للتقارير السنوية لأداء الأجهزة الحكومية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، مشيرا إلى أن لجنة حقوق الإنسان والعرائض تتعاون مع جميع الهيئات الحكومية وغير الحكومية في المملكة ذات العلاقة بحقوق الإنسان، كما أن اللجنة تتلقى العرائض من المواطنين ويعبرون فيها عن حاجاتهم وقضاياهم، وتجتمع اللجنة مع المواطنين إذا تطلب الأمر ذلك.

من جهته، قدم عضو مجلس الشورى ونائب رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في المجلس الدكتور فالح بن محمد الصغير نبذة عن اختصاصات ومهام اللجنة ودورها في مناقشة العديد من الأنظمة العدلية والقضائية التي صدرت مؤخرا مثل نظام القضاء ونظام ديوان المظالم ونظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية وغيرها من الأنظمة.

وأعرب وزير العدل البريطاني عن سعادته بزيارة المملكة ومجلس الشورى بصفة خاصة وأشاد بمستوى العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات.
وأكد في رد على استفسار أحد أعضاء المجلس خلال الاجتماع، أن قوانين المملكة المتحدة تحرص على احترام حقوق الإنسان وجميع الأديان السماوية، مشيرا إلى أن هناك خطا رفيعا يفصل بين الحفاظ على حرية التعبير وتجريم الإساءة للأديان، مبينا أن معظم القوانين تراعي حقوق المعتقدات الدينية لجميع البشر.
إلى ذلك جدد وزير العدل البريطاني لجريمة قتل المبتعثة السعودية في بريطانيا (ناهد)، ووصفها بالجريمة البشعة وقال إنه لا يعتقد أن السبب يرجع إلى أمور عنصرية، مؤكدا أن القاتل سينال عقابه ويقضي بقية حياته في السجن.
جاء ذلك ردا على سؤال طرحه رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، على الوزير البريطاني، حول ما تم من إجراءات بشأن هذه الجريمة، وما آلت إليه التحقيقات بشأنها.
بدوره أوضح سفير بريطانيا لدى المملكة جون جيكنز أن القضية متابعة من قبل محامين وإن كان هناك بعض الإشكاليات في ما يتعلق بالمحامي المتابع لها من السعودية. وكان وزير العدل البريطاني والسفير جون جيكنز، قد زارا أمس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حيث كان في استقبالهما والوفد المرافق لهما، رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، ونائبه الدكتور صالح بن محمد الخثلان.
وفي بداية اللقاء قدم الدكتور القحطاني شرحا موجزا عن أنشطة الجمعية ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية والتقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان بالمملكة، وتطرق الحديث إلى بعض المواضيع الحقوقية حيث أكد الطرفان أهمية تبادل وجهات النظر حول الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام.

وزير العدل البريطاني: قاتل المبتعثة السعودية لن يفلت من العقاب

المصدر: جريدة الشرق الخميس 16 ذو القعدة 1435هـ - 11 سبتمبر 2014م
http://www.alsharq.net.sa/2014/09/11/1217309

أبها – سارة القحطاني
أكد وزير العدل البريطاني ويليام جالاجير أن الجهات المختصة في بلاده تواصل عمليات البحث عن قاتل المبتعثة السعودية ناهد المانع، التي قضت على يد مجهول طعنا في مدينة كولشستر القريبة من لندن.
وقال الوزير خلال لقائه، رفقة السفير البريطاني جون جيكنز، رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مفلح القحطاني ونائبه الدكتور صالح ومجموعة من أعضاء وموظفي الجمعية بمقرها أمس، إنه لا يعتقد أن دوافع الجريمة عنصرية، لكن في كل الأحوال فإن الجاني سيتم القبض عليه وسينال عقابه.
من جانبه أشار السفير إلى أن القضية موضع متابعة من قبل محامين، وإن كان هناك بعض الإشكاليات فيما يتعلق بالمحامي المتابع للقضية من السعودية.
من جانبه قدم القحطاني للضيفين شرحا موجزا عن أنشطة الجمعية، ومساهمتها في نشر الثقافة الحقوقية والتقدم الملحوظ في مجال حقوق الإنسان في المملكة.
وتطرق الحديث إلى بعض المواضيع الحقوقية، حيث أكد الطرفان على أهمية تبادل وجهات النظر حول الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان بشكل عام.

وزير العدل البريطاني: قاتل المبتعثة السعودية سيقضي بقية حياته بالسجن

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 ذو القعدة 1435هـ - 11 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

سلوى حمدي – الرياض
قال وزير العدل البريطاني ويليام جالاجير: إن قاتل المبتعثة السعودية سينال عقابه وسيقضي بقية حياته في السجن، واصفا الجريمة بـ»البشعة»، واستبعد أن يكون مقتلها لأسباب عنصرية.
جاء ذلك عقب سؤال طرحه رئيس جمعية حقوق الإنسان على الوزير حول ما تم من إجراءات بشأن المبتعثة السعودية التي قتلت في بريطانيا مؤخرًا.وكان وزير العدل البريطاني وسفير مملكة بريطانيا لدى المملكة العربية السعودية جون جيكنز والوفد المرافق لهما زاورا ظهر أمس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وكان في استقبالهم رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني.

سعودية تخلع زوجها بعد اعتدائه عليها بالضرب والتقييد بالسلاسل وقص شعرها

المصدر: جريدة أنحاء الخميس 16 ذو القعدة 1435هـ - 11 سبتمبر 2014م
http://www.an7a.com/150091

(أنحاء) – متابعات : –
تمكنت سعودية من الحصول على حكم الخلع بعد 3 أشهر على حادث اعتداء زوجها وضربها بالضرب لعدة مرات وتقييدها بالسلاسل وقص شعرها، وتركها دون أي مساعدة لعدة أيام ومن ثم تم نقلها إلى مستشفى حراء العام بالعاصمة المقدسة.
وأوضحت المحامية المكلفة بالقضية من قبل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أميرة طه أن موكلتها بعد أن تماثلت للشفاء التام، تم تحديد موعد لجلسة الطلاق في المحكمة وحضر الطرفان، حيث حكم القاضي على الزوج المعنف بطلاقها بناء على التقرير الطبي الصادر من مستشفى حراء العام، وذلك حسب "عكاظ".
وبعد رفض الزوج تنفيذ حكم الطلاق أصرت الزوجة المعنفة على طلب الطلاق ورفضت الصلح نهائيا، حيث قامت بخلع زوجها مقابل التنازل عن مؤخر الصداق، بالإضافة إلى منحها حضانة أطفالها، وتم تحرير صكي الطلاق والحضانة لصالح الأم، كما حكم القاضي على الزوج بترتيب مصروف شهري بمقدار 2000 ريال، و 10000في آخر العام بالإضافة إلى توفير السكن الملائم لهم.

وبينت أميرة أن الزوج وضرتها ما زالا موقوفين في السجن حين النظر في قضية العنف الجسدي أمام القضاء وستحدد جلسة أخرى خلال الأسبوع المقبل للنظر فيها، فيما تزال موكلتها تسكن في دار الوفاء للحماية الاجتماعية هي وأبناؤها الصغار، حيث رفضت إدارة الدار دخول ابنها ذي 12عاما بحجة كبر سنه بحسب النظام.

أكد احترام القوانين البريطانية لحقوق الإنسان والأديان السماوية

وزير العدل البريطاني يزور مجلس الشورى ويلتقي أعضاء لجنتي الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 ذو القعدة 1435هـ - 11 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/975154

الرياض - محمد الشيباني

قام معالي وزير العدل البريطاني كريس غرايلينغ بزيارة إلى مجلس الشورى امس في إطار زيارته الحالية للمملكة حيث عقد اجتماعاً مشتركاً مع رئيسي وأعضاء لجنتي الشؤون الاسلامية والقضائية وحقوق الإنسان والعرائض بالمجلس برئاسة عضو المجلس رئيس لجنة حقوق الانسان والعرائض الدكتور عبدالله بن محارب الظفيري.

وفي بداية الاجتماع رحب الدكتور الظفيري بوزير العدل البريطاني وأشار إلى الثقة التي يحظى بها مجلس الشورى من خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز - يحفظه الله - مما مكن المجلس من تعزيز دوره كشريك في صناعة القرار الوطني.

وأكد حرص مجلس الشورى ممثلاً في لجانه المتخصصة وخاصة لجنتي الشؤون الإسلامية والقضائية ولجنة حقوق الإنسان والعرائض على تطوير الأنظمة العدلية والقضائية وحقوق الإنسان في المملكة وذلك من خلال دراستها للتقارير السنوية لأداء الأجهزة الحكومية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية، مشيراً إلى أن لجنة حقوق الإنسان والعرائض تتعاون مع جميع الهيئات الحكومية وغير الحكومية في المملكة ذات العلاقة بحقوق الإنسان كما أن اللجنة تتلقى العرائض من المواطنين التي يعبرون فيها عن حاجاتهم وقضاياهم، وتجتمع اللجنة مع المواطنين إذا تطلب الأمر ذلك.

من جهته قدم عضو مجلس الشورى ونائب رئيس لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية في المجلس الدكتور فالح بن محمد الصغير نبذة عن اختصاصات ومهام اللجنة ودورها في مناقشة العديد من الأنظمة العدلية والقضائية التي صدرت مؤخراً مثل نظام القضاء ونظام ديوان المظالم ونظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية وغيرها من الأنظمة.

من جانبه أعرب معالي وزير العدل البريطاني عن سعادته بزيارة المملكة ومجلس الشورى بصفة خاصة وأشاد بمستوى العلاقات الثنائية التي تجمع بين البلدين الصديقين في مختلف المجالات.

وأكد معاليه في رد على استفسار أحد أعضاء المجلس خلال الاجتماع أن قوانين المملكة المتحدة تحرص على احترام حقوق الإنسان وجميع الأديان السماوية مشيراً إلى أن هنالك خطاً رفيعاً يفصل بين الحفاظ على حرية التعبير وتجريم الإساءة للأديان. وبين أن معظم القوانين تراعي حقوق المعتقدات الدينية لجميع البشر.

حضر الاجتماع السفير البريطاني لدى المملكة السيد جون جينكينز وأعضاء الوفد المرافق لوزير العدل البريطاني. من جهة أخرى قام معالي وزير العدل البريطاني بجولة في أروقة مجلس الشورى شملت القاعة الكبرى وقاعة جلسات مجلس الشورى واستمع الى شرح حول آلية عمل المجلس ونظام الجلسات كما اطلع على التقنيات الحديثة بها.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"الخدمة المدنية" : لا يجوز قطع إجازة الموظف إلا بموافقته

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 ذو القعدة 1435هـ - 11 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

شددت وزارة الخدمة المدنية على ضرورة موافقة الموظف في حال قررت جهة عمله قطع إجازته، وتكليفه بمباشرة عمله.
وأوضحت «الخدمة المدنية» في بيان صحافي أمس، أنه لا يمكن العدول عن الإجازة العادية للموظف بعد صدور القرار بها، أو تكليفه بمباشرة عمله قبل انتهائها إلا بعد موافقته.
وبينت أن صدور قرار الإجازة يعد إذناً من الإدارة للموظف بالتمتع بالإجازة ابتداء من تاريخ معين، فإذا جدّت أمور تدعو إلى إلغاء قرار الإجازة قبل بدء التمتع بها فإنه لا حرج على الإدارة في ذلك، إذ هي التي قد وقتت تمتع الموظف بإجازته وفقاً للمادة (2/28) من اللوائح التنفيذية لنظام الخدمة المدنية. وأفادت بأنه إذا بدأ الموظف التمتع بإجازته العادية فإنه لا يجوز قطعها وتكليفه بمباشرة عمله قبل انتهائها، استناداً إلى الأمر السامي الصادر في عام 1393هـ، إلا أنه يجوز التنسيق بين الموظف وإداراته.
وأضافت: «وإذا كان الموظف حصل على إجازة طويلة تزيد عن شهر، ورغب في إلغاء جزء منها فإنه يجوز بناء على طلب منه وموافقة جهة عمله قطع الإجازة، وعودته إلى العمل، بشرط أن يكون قد تمتع من الإجازة بـ 30 يوماً على الأقل».

"الجزائية" تحكم على "الداخلية" بتعويض 13 سجيناً 10 ملايين ريال

المصدر: جريدة الحياة الخميس 16 ذو القعدة 1435هـ - 11 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

الدمام – فاطمة آل دبيس
حصل 13 سجيناً سابقاً على تعويضات من وزارة الداخلية بقيمة 10 ملايين ريال، إثر رفعهم دعاوى تعويض، عن بقائهم في السجن فترات أطول من المدة المحكوم عليهم بها. وراوحت قيمة التعويضات بين مليون ريال و 59 ألفاً. وتدفع وزارة الداخلية تعويضات للسجناء في هذه الحال بشكل مباشر، إلا أن بعضهم يطالب بمبلغ أعلى، فيقيم دعوى ضد الوزارة.
وقال المتحدث الرسمي لوزارة العدل فهد عبدالله البكران: «إن المحكمة الجزائية المتخصصة أصدرت خلال الفترة الماضية أحكاماً تعويضية لـ13 شخصاً، رفعوا دعاوى تعويض عن بقائهم في السجن فترات أطول من المدد المحكوم عليهم بها»، موضحاً أن مجموع المبالغ التي حكمت بها المحكمة بلغ نحو 10 ملايين ريال. وكانت أعلى قيمة تعويضية مليوني ريال، وأقلها 59.200 ريال».
وأضاف البكران: «إن هذه المبالغ التعويضية بخلاف مَنْ انتهى وضعه مع وزارة الداخلية رضاً بالتعويض، من دون إقامة دعوى للمطالبة بها». وشرح إجراءات طلبات التعويض «في بداية الأمر تكون بالرفع إلى وزارة الداخلية، والكثير

منها ينتهي بالاقتناع بمبلغ التعويض من دون رفع دعوى في المحكمة، وفي حال عدم الاقتناع بمبلغ التعويض تُرفع دعوى لدى المحكمة الجزائية المتخصصة».

وأوضح المتحدث الرسمي لوزارة العدل أن «الدعوى تقام لدى المحكمة في حال رفض المدعي المبلغ المقرر من الجهة المختصة، إذ نصت المادة 215 من نظام الإجراءات الجزائية المعدل الصادر أخيراً: أنه «إذا كان المحكوم عليه بعقوبة السجن أمضى مدة موقوفاً بسبب القضية التي صدر الحكم فيها، وجب احتساب مدة التوقيف من مدة السجن المحكوم بها عند تنفيذها. ولكل من أصابه ضرر نتيجة اتهامه كيداً، أو نتيجة إطالة مدة سجنه أو توقيفه أكثر من المدة المقررة الحق في طلب التعويض أمام المحكمة التي رفعت إليها الدعوى الأصلية».

واستعرض البكران إجراءات التقاضي التي تعمل بها المحكمة، وقال: «هي كغيرها من إجراءات شفافة تمرّ عبر مراحل، تبدأ بعرض الدعوى على المُدعى عليه، وفيها يمكّن من الرد مباشرة أو توكيل محامٍ، ويفهم بأن له حق توكيل محامٍ من طريق وزارة العدل، وتتحمل الوزارة أجرة المحامي. وهذا لا يوجد في المحاكم الابتدائية الأخرى، تليها مرحلة عرض جواب المدعى عليه على المدعي العام ومناقشته، حتى مرحلة عرض الأدلة ومناقشتها مع المدعى عليه والمدعي العام، ثم إقفال باب المرافعة، إذا لم يكن لدى أحد منهما أية إضافة، وصولاً إلى مرحلة النطق بالحكم، وفيها يفهم الجميع بعد إعلان الحكم بتعليمات الاستئناف، وأن الحكم خاضع للاستئناف، وأن لهم حق الاعتراض وطلب استئناف الحكم».

ونوه إلى ما تقوم به المحكمة الجزائية المتخصصة من «جهد ملموس في نظر القضايا المعروضة عليها، على رغم ما يكتنفها من حساسية لا تخفى». وعبّر عن شكره لرئيس وقضاة المحكمة الجزائية المتخصصة: «الابتدائية والاستئناف» «على ما يبذلونه من جهد كبير في نظر هذه القضايا، بعدل وإنصاف يلمسه الجميع»، مختتماً بالتأكيد أنه «على رغم تداخل بعض التهم وتعقيداتها، إلا أن الأحكام التي تصدر تستحق الإشادة لتميزها بالتسبيب الذي يهيئ للحكم قبل إصداره، إضافة إلى الاستقلالية».

3 آلاف ريال الحد الأعلى للتعويض عن اليوم الواحد

أوضح مصدر قضائي أن التعويض يكون في «جميع القضايا، سواءً أكانت جنائية أم حقوقية أم غير ذلك»، لافتاً إلى أنه يتم «التقدير بالنظر إلى حجم الدخل اليومي للفرد، والضرر الذي لحقه من السجن، وغالباً ما يراوح التعويض بين ألف ريال، إلى ثلاثة آلاف ريال. ويحدد بحسب التهمة الموجهة له ونوع القضية والمدة التي سُجن فيها»، مؤكداً أن «المتضرر لابد أن يطالب بالتعويض من الجهات الرسمية».

بدوره، أكد المحامي المستشار القانوني عبدالعزيز الزامل، أن النظام العام في المملكة «كفل حقوق الإنسان وحماها وفقاً للشريعة الإسلامية، وسنّ النظام لتعويض الشخص المسجون عن الفترة التي قضاها في السجن، ولم يحكم له بها لما فيها من حرمان المسجون من حريته، ولو كانت الزيادة التي قضاها في السجن عن المحكوم له أياماً معدودة، إذ نصت المادة 26 من النظام الأساسي للحكم على هذا الأمر وأوجبته، ومن ذلك أن المحكوم عليه بعقوبة السجن إذا أصابه ضرر نتيجة إطالة مدة سجنه أو توقيفه أكثر من المدة المقررة، فإن له الحق في طلب التعويض أمام المحكمة التي رفعت إليها الدعوى الأصلية، وفقاً للمادة 215 من نظام الإجراءات الجزائية».

ترأس الاجتماع الدوري للمحافظين ومديري الإدارات الأمنية والخدمية ..

أمير الباحة يوصي بتحري العدل والمساواة في معالجة قضايا المواطنين والمقيمين والإسراع في إنجازها

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 ذو القعدة 1435هـ - 11 سبتمبر 2014م

الباحة-واس
رأس صاحب السمو الملكي الأمير مشاري بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة الباحة , بقاعة الاجتماعات في الإمارة امس , الاجتماع الدوري لمحافظي المحافظات ومديري الإدارات الأمنية والخدمية بالمنطقة .
واستهل سموه الاجتماع بكلمة رحب فيها بالجميع , مؤكداً أن الاجتماع يأتي في إطار الحرص على تنفيذ توجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد حفظهم الله الرامية لراحة ورفاهية المواطن في ظل الدعم السخي الذي تحظى به مختلف المشروعات من القيادة الحكيمة أيدها الله .
سموه يطالب بتفعيل دور المجالس المحلية لمناقشة وتحديد احتياجات المحافظات
وشدد سموه على أهمية قيام اللجنة الأمنية الدائمة واللجان الأمنية الفرعية بالمحافظات بالعمل وفق ما لديهم من تعليمات تسعى لراحة المواطن والمقيم , مؤكداً سموه على مختلف الإدارات الخدمية والأمنية بالمنطقة ضرورة المشاركة الفعالة في اليوم الوطني والحرص على ترجمة مضامين هذا اليوم إلى أفعال حقيقية تزيد من تلاحم ووحدة أبناء الوطن وتبرز الإنجازات والمشاريع المتلاحقة .
وطالب سمو أمير منطقة الباحة الجهات الأمنية بضرورة تطبيق الأنظمة والتعليمات بكل حزم للحد من تهور بعض السائقين وما ينتج عن ذلك من حوادث مرورية راح ضحيتها العديد من الأبرياء , مؤكداً سموه أهمية التواجد الفعال للأفراد ومركبات الدوريات والمرور على الطرقات والتقاطعات ومتابعة ذلك ميدانياً من قبل القيادات الأمنية والتركيز على أوقات الذروة في دخول وخروج الطلاب والطالبات .
الأمير مشاري بن سعود مترئسا الاجتماع
وفي المجال الخدمي والتنموي أوصى سموه الجميع بمراقبة الله سبحانه وتعالى في جميع الأعمال المنوطة بهم وتحري العدل والمساواة عند معالجة قضايا المواطنين والمقيمين والإسراع في إنجازها وتنفيذ ما يصدر من أحكام في حينها , مع إعطاء الأولوية لمعالجة قضايا كبار السن والعجزة والمحتاجين وذوي الظروف الخاصة , بما يعطي كل ذي حق حقه كاملاً دون الإخلال بالأنظمة والتعليمات , مطالباً سموه محافظي المحافظات ومديري الإدارات الخدمية الرفع بتقارير دورية مفصلة عن المشاريع المعتمدة والجاري تنفيذها , مع إيضاح نسب الإنجاز والتأخير وما تحتاج إليه بعض المشروعات المتعثرة من تدخل مباشر من الإمارة ومع الوزارات المعنية أو الإدارات الخدمية بالمنطقة لإزالة العوائق .
وشدد سمو أمير منطقة الباحة على ضرورة تفعيل دور مكتب تنسيق الخدمات الذي اقر من مجلس الوزراء بهدف إزالة العوائق وتنسيق الخدمات للمشاريع والحرص على حلها حتى لا تتأخر , مع أهمية الرفع بتقرير مفصل عما قام به المكتب منذ إنشائه .
وأكد سموه الدور المنوط بمحافظي المحافظات في متابعة تقديم الخدمات للمواطن والمقيم , حيث لا يعفى أي محافظ من مسؤولية تفقد مستوى الخدمات ومناقشتها مع أفرع الجهات الخدمية في المحافظة كونه مسؤولا أمام إمارة المنطقة عن أي تقصير أو نقص أو تهاون في الخدمات , مهيباً سموه بالجميع ببذل قصارى الجهد من أجل تقديم أفضل الخدمات للمراجعين وإنجاز معاملاتهم والإسراع في ذلك والقضاء على الروتين الممل الذي يكبد المواطن كثرة المراجعات .
وطالب سمو أمير منطقة الباحة بتفعيل دور المجالس المحلية لمناقشة وتحديد احتياجات المحافظات من واقع تشخيص الواقع الفعلي المبني على المعلومات الحقيقية والميدانية , ومناقشة ذلك في المجلس المحلي والرفع بالتوصيات لمجلس المنطقة , مؤكداً سموه أهمية رفع درجة التنسيق والتعاون مع أفرع الإدارات الخدمية والقيام بحل ومعالجة شكاوى المواطنين أو الرفع بها للإمارة في حال صعوبتها مقرونة بالمرئيات .
وحث سموه مديري الإدارات الخدمية على متابعة المقاولين والاجتماع معهم بما يضمن تنفيذ المشروعات وفق المواصفات المعتمدة والبرنامج الزمني لها وتذليل أي معوقات من خلال الحلول التي تضمن عدم تكرار المشكلة , مشدداً سموه على مديري الإدارات الخدمية بالمنطقة ومحافظاتها بعدم إعطاء أي مؤسسة أو شركة تنفذ أي مشروع في الطرق الرئيسية والفرعية المستخلص النهائي إلا بعد التأكد من صيانة تلك الطرق المنفذة بها المشاريع وإعادتها على وضعها السابق .
ودعا سمو أمير منطقة الباحة أمانة المنطقة وفرع التجارة ومكتب العمل ولجان التوطين إلى تفعيل دور الرقابة الصحية على المطاعم والمسالخ والمحلات التجارية وسعودة المهن وإتاحة الفرصة للشباب للعمل , مشيراً سموه إلى ضرورة قيام الجهات الخدمية بفتح أفرع لها في المحافظات الجديدة , مع أهمية العمل وفق مواد نظام المناطق فيما يتعلق بالنواحي الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية ومتابعة مستوى عمل الأجهزة الحكومية في المحافظات , وكذا تفعيل الدور

المنوط بلجان التعديات والإشراف المباشر على أعمالها من الأمانة والبلديات ومحافظي المحافظات ومتابعتها حفاظاً على الأراضي والممتلكات العامة .
وشدد سموه على ضرورة تفعيل دور المكاتب الاستشارية المتعاقد معها من قبل الأمانة والصحة والطرق حتى ينعكس ذلك على جودة وإنجاز مشاريع المنطقة في وقتها المحدد , كما حث الجميع على متابعة دوام الموظفين في كافة أفرع الإدارات الخدمية وفروعها في المحافظات, مع أهمية الرفع للإمارة عما يلاحظ من تقصير في هذا الجانب .
وطالب سمو أمير منطقة الباحة الدفاع المدني بالتنسيق مع الأمانة والطرق حيال مشاريع درء أخطار السيول والتركيز على الأودية التي حدث بها انقطاعات وانجرافات بسبب سوء تصريف مياه الأمطار ، موجهاً سموه الدفاع المدني والمحافظين برفع تقارير دورية عن ذلك .
وحث سموه الجميع في ختام كلمته بضرورة الاهتمام بتطوير المواقع الشتوية في القطاع التهامي وتوفير الخدمات لها من إنارة وطرق وخدمات أخرى , مع تفقد مستوى الخدمات في المراكز والقرى .
وأوضح أمين عام مجلس المنطقة نايف بن عبدالله الغامدي أن سموه والحضور ناقشوا بعد ذلك جملة من الموضوعات المتعلقة بالجوانب الأمنية والخدمية والتنموية والحقوقية والإدارية.

تفاعلاً مع ما نشرته " " حول 27 قراراً تدعم المرأة اجتماعياً وأسرياً

مواطنات الأحساء يعبرن عن تقديرهن لمواقف وزارة العدل.. ويثمن إنصاف المرأة

المصدر: جريدة الرياض الخميس 16 ذو القعدة 1435هـ - 11 سبتمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/975049

متابعة - أسماء المغلوث

عبرت مواطنات من الأحساء عن تقديرهن الكبير لما قررته واتخذته وزارة العدل من قرارات تصب في مصلحة المرأة المواطنة في هذا العهد الزاهر، مؤكدات أن هذه القرارات سيكون لها أثر ايجابي خلال مراجعاتهن للإدارات الحكومية لإنهاء معاملاتهن المختلفة.

وأشادت مجموعة من مواطنات الأحساء في لقاءات واتصالات مع "الرياض"، بهذه القرارات الحكيمة، التي أشارت اليها "الرياض" في عددها أمس، من وزارة العدل المتميزة بحسن تقديرها وتفهمها، وسعيها الجاد وانطلاقا من توجيهات القيادة الرشيدة بالتخفيف من الأعباء والمتاعب التي قد تواجه المرأة المواطنة في حياتها المختلفة، مشيرات إلى تقديرهن الكبير لهذه الخطوة الرائعة من وزارة العدل، وشكرهن وتقديرهن للقيادة الرشيدة التي أعطت المرأة الكثير في زمن الخير والعطاء.

متابعة الهموم

بداية تقول السيدة بهيه السعد (موظفة): "يجب أن أعبر عن شكري وتقديري الكبيرين لوزارة العدل على قراراتها التي اطلعت عليها في "الرياض"، إذ تمس حياة المرأة المواطنة بصورة مباشرة، ولاشك ان كل ما يسهل على المرأة حياتها هو شيء مطلوب في زمن تواجه في المواطنة بعض التحديات في مجالات عدة، خصوصاً خلال مراجعتها لانهاء بعض معاملاتها المختلفة، ولكن بصدور القرارات التي سنتها وزارة العدل ستسهل الأمور. شكراً لوزارة العدل ولصحيفتنا "الرياض" التي دائما تتابع هموم المرأة المواطنة وتسعى الى مساعدتها".

وقالت سميرة العلي (موظفة): "كل مواطنة هي سعيدة جداً اليوم بهذه القرارات التي نشرتها "الرياض"، وبلا شك أن ما قامت به وزارة العدل يعتبر خطوة رائعة ومتميزة، وقراراتها حكيمة في إلغاء العديد من الاجراءات السابقة التي تعتبر عقبات وتحديات تواجه كل مواطنة تجبرها ظروفها لمراجعة هذه الإدارة او تلك. نشكر قيادتنا الحكيمة التي تحرص على كل ما يسهم في خدمة المواطنة ويحقق لها الافضل نحو حياة كريمة ومتميزة. وشكرا لصحيفة "الرياض" على متابعتها".
أما المواطنة الموظفة فوزية الدوسري، فأبدت سعادتها بهذه القرارات من وزارة العدل، وقالت: "هذه القرارات تخدم المرأة المواطنة وتساعدها في حياتها؛ خصوصا من ليس لديها عائل او ولي أمر او حتى من ينوب عنها في انجاز معاملاتها لدي الادارات، وديننا الحنيف يحث على اليسر وعدم العسر في مختلف المجالات".
تقدير الدولة
وقالت المعلمة سارة الصيهد: "نحن دائما بحاجة الى مثل هذه القرارات التي تسهل على المواطنات انجاز اعمالهن. لاشك أن هذه القرارات جاءت في وقتها؛ فالمرأة المواطنة خصوصا المطلقة او الارملة او ذات الظروف الخاصة بحاجة ماسة لمثل هذه القرارات التي تخطو بالعملية الخدمية المقدمة لها الى الافضل. أرفع تحياتي وتقديري لمقام خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الامين وولي ولي العهد على اهتمامهم الدائم بكل يخدم المرأة في مختلف المجالات، إضافة الى ما تقوم به وزارة العدل الموقرة في هذا الشأن".
ووصفت الموظفة في القطاع الخاص نوال العبدالله، وزارة العدل ب"الرائعة والمتفهمة لما تعانيه المرأة المواطنة، خصوصا اللاتي يحتجن مراجعة الادارات الحكومية في ما يخص شؤونهن الحياتية والاجتماعية والأسرية". وقالت: "جاءت قراراتها التي اطلعت عليها في "الرياض" لواقع معاش في وقتها، والمرأة التي تعاني من روتين بعض الاجراءات ستكتشف مدى أهمية مثل هذه القرارات الايجابية. فالمواطنة ومنذ سنوات وهي تتطلع لمثل هذه القرارات الجادة التي تنصف المرأة وتساعدها في إنجاز معاملاتها المختلفة. شكرا لوزارة العدل ولصحيفة "الرياض" التي نشرت ضمن تقريرها الاخباري معلومات شاملة وقيمة عنها".
وقالت مها الشمري (معلمة): "سعدت كثيرا وأنا اقرأ في "الرياض" التقرير الاخباري عن ال 27 قراراً قضائياً التي اصدرتها وزارة العدل، والتي تسهم في التخفيف على المرأة المواطنة خلال مراجعاتها للإدارات الحكومية وإنهاء الاجراءات بيسر وسهولة، وهذا ما كان مطلوباً وتتطلع اليه المرأة دائماً، وخصوصاً النساء اللواتي هن بحاجة لمثل هذه القرارات الحكيمة التي تنحاز للمرأة تقديرا لظروفها".
الممرضة فاطمة الحسن، تقول: "ادعو مخلصة ان يسهل أمور من يسهل أمور الناس. لقد أسعدتني هذا القرارات الحكيمة التي اطلعت عليها في صحيفتنا العزيزة "الرياض"، وجاءت لتخدم المرأة المواطنة وتساعدها في تسهيل مراجعتها للإدارات الحكومية"، مضيفة "المواطنة في هذا العهد الزاهر على قدر كبير من الوعي وبالتالي يجب علينا جميعاً أن نسهم في تيسير أمورها، ولا أخفي اننا نتطلع للمزيد من القرارات التي تصب في خدمة المواطنة".

الأمم المتحدة تشيد بالمساعدات السعودية للاجئين بالعالم

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 ذو القعدة 1435هـ - 11 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

واس - الرياض
استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن عبدالله بن عبدالعزيز رئيس هيئة الهلال الأحمر السعودي، في مكتب سموه بالرياض أمس المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين انطونيو غوتيرس والوفد المرافق له. وجرى خلال الاستقبال بحث مجالات التعاون المشتركة بين الجانبين. وقد أثنى المفوض السامي للأمم المتحدة على ما تقدمه المملكة بتوجيهات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - من مساعدات إغاثية وإنسانية للاجئين في مختلف دول العالم، التي كان لها أبلغ الأثر الملموس بمساعدة اللاجئين وتخفيف معاناتهم وتلبية احتياجاتهم في ضوء ما يمرون به من ظروف حياتية صعبة. وأشاد المفوض السامي بمستوى التعاون القائم بين هيئة الهلال الأحمر

السعودي والمنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، مشيرًا بجهود الهيئة في دعم اللاجئين السوريين خلال الأزمة الحالية في لبنان والمخيمات الأخرى في الدول القريبة من سوريا بالإضافة للتبرعات التي يحظى بها اللاجئون من الهيئة والتي كان آخرها مطلع هذا العام.

÷النطاق الأحمر× يخرج 200 ألف منشأة من سوق العمل

1.5 مليون مؤسسة صغيرة مطالبة بتوظيف سعودي واحد

المصدر: جريدة المدينة الخميس 16 ذو القعدة 1435هـ - 11 سبتمبر 2014م
اضغط هنا

المدينة - جدة
كشفت إحصائية حديثة صادرة من وزارة العمل عن خروج 200118 منشأة تابعة للقطاع الخاص، من سوق العمل من بين مليون و 778 الف و 985 منشأة خلال عام 2013 بما نسبته 10 % من المنشآت العاملة في السوق خلال العام السابق والبالغ عددها مليون و 979 و 103 منشأة.
وأرجعت الوزارة خروج هذا العدد الكبير من المنشآت إلى وقوعها في النطاق الأحمر وعدم تعيين سعوديين، مؤكدة أن 58.6 % من إجمالي المنشآت في المملكة تقع في فئة المنشآت الصغيرة مطالبة بتوظيف سعودي واحد، فيما لا زالت 180 شركة عملاقة وكبيرة حتى الآن واقعة في النطاقين الأصفر والأحمر ولم تحقق النسبة المطلوبة في السعودة.
وتشير إحصائيات الوزارة إلى أن عدد المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر من بين إجمالي المنشآت في المملكة يصل إلى مليون و 523 ألفًا و 152 منشأة لا توفر سوى فرصة عمل واحدة في كل منشأة.
وأضافت الوزارة أن سبب انخفاض عدد المنشآت يعود إلى عدم إدراج المنشآت غير النشطة لأكثر من سنة ومجموع عمالتها صفر حتى يتم تحديثها، مؤكدة أن عدد المنشآت الخاضعة لبرنامج «نطاقات» وهي المنشآت التي توظف 10 عمال فأكثر بلغ 255833 بنسبة 14 % من مجموع المنشآت. أما المنشآت الصغيرة التي توظف أقل من 10 عمال فلا ينطبق عليها برنامج نطاقات بتصنيفاته الأربعة حيث إنها مطالبة بتوظيف سعودي واحد على الأقل، وهذه الفئة من المنشآت تسمى منشآت النطاق الأبيض ويبلغ عددها 1523152 بنسبة 58.6 %.
يذكر أن الوزارة أطلقت برنامج «نطاقات» لتحفيز المنشآت على توطين الوظائف كمعيار جديد للسعودة. وتعتمد فكرته الأساسية على تصنيف المنشآت إلى 4 درجات هي: البلاتيني والأخضر والأصفر والأحمر حسب تفاوتها في مقدار توطينها للوظائف، بحيث تكون المنشآت الأقل توظيفا في النطاقين الأحمر والأصفر بينما الأعلى توظيفا في الأخضر والبلاتيني. وقد تم في عام 2013 تقسيم النطاق الأخضر إلى : أخضر منخفض وأخضر متوسط وأخضر مرتفع .

طالب باستثمارات جديدة وهيكلة دعم الأغنياء .. محافظ الكهرباء: اتجاه لدعم فواتير300 ألف أسرة والمتقاعدين ممن تقل رواتبهم عن 3 آلاف

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 ذو القعدة 1435هـ - 11 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140911/Con20140911722481.htm

نواف عافت (الرياض)
أكد محافظ هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج الدكتور عبدالله الشهري أن صناعة الكهرباء في المملكة تواجه تحديات عدة، أهمها النمو المرتفع في الطلب على الكهرباء وبمعدل 8 في المئة سنويا ويصل في بعض المناطق ومنها الشرقية إلى 12 في المئة.
وقال إن القطاع يحتاج إلى استثمارات سريعة، وأنه لولا دعم الدولة لما استطعنا مواجهة الطلب، قائلا إنه لا يمكن الركون لهذا الدعم للأبد. ودعا إلى قيام القطاع بعمل تصحيح للوضع، خاصة أن الدعم مشاع ويستفيد منه الغني والفقير، والغني أكثر، وهذا يشكل عبئا كبيرا على الدولة ولابد من توجيه هذا الدعم.
وكشف عن دراسات لتحديد الجهات المحتاجة للدعم، قائلا إن هناك برنامجا مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتحديد المستفيدين من الضمان، والذين يعتبر الدعم مؤثرا بالنسبة لهم وهو مطبق منذ أربع سنوات، وأن هناك تصورا لتوسيع هذا البرنامج، بضم المتقاعدين الذين تقل رواتبهم عن ثلاثة آلاف ريال، وقد رفع اقتراح بدعم 300 ألف أسرة.
وأشار إلى أهمية وجود تسعيرة معقولة للوقود، وعمل محطات التوليد بكفاءة، إعداد خطة متكاملة للوضع الراهن، وللتغلب على الصعوبات بتقليل الاعتماد على دعم الدولة.
وأشار إلى أن دراسة تحديد أسعار البترول الموجه لقطاع الكهرباء انتهت، والآن في طور المناقشة والإقرار، واعتبرت وزارة البترول أن معايير السعر العادل للبترول داخليا يولد دخلا إضافيا لوزارة المالية يمكن توجيهه للمستهلك النهائي.
وقال إن الشركة السعودية للكهرباء تملك كل النقل والتوزيع والتوليد، وهناك صعوبات في تحمل هذا الأمر، وبالتالي فهناك توجه لإنشاء شركة نقل، وهناك شركات توزيع في المناطق بينها منافسة، وقد طلبنا من الشركة خطة لفصل التوزيع ومن ثم إنشاء شركات أخرى لتقديم الخدمة للمشترك النهائي بتنافسية.. والغرض من الدراسة إشراك جميع الجهات الحكومية ذات العلاقة وأخذ المرئيات من الجميع، كما أن هناك نقاشات مع أرامكو ووزارة البترول، مشيرا إلى أننا نحتاج لعشر سنوات للاستفادة من الطاقة النووية.

التجارة .. وحقوق المستهلكين

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 ذو القعدة 1435هـ - 11 سبتمبر 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140911/Con20140911722486.htm

جاء في جملة قرارات وزير التجارة والصناعة الدكتور توفيق الربيعة الخاص بمعاقبة الوزارة للوكلاء والموزعين غير الملتزمين بتوفير قطع الغيار للمستهلكين أو عدم تقديم الصيانة اللازمة، ما يكفل الحفاظ على حقوق المستهلك، حيث ذكر القرار جوانب عدة تتعلق في هذا الشأن كلها تقع على عاتق الوكيل أو الموزع تجاه حقوق المستهلك، منها: ضمان الجودة في صنع القطعة، وضرورة الالتزام بالشروط التي يضعها المنتج سواء في الأجهزة الكهربائية أو الإلكترونية وكذلك المركبات، سوى ما يستثنيه الوزير بقرار منه.

القرار الذي جاء بضرورة التزام الوكيل بتوفير قطع الغيار، وفي حال ندرتها يلتزم الوكيل بتوفيرها خلال فترة لا تتجاوز 14 يوما، وغيرها مما يكفل الحفاظ على حقوق المستهلك، يقود إلى تساؤل هام، وهو كيف يمكن للمستهلك أن يثبت لوزارة التجارة والصناعة أن قطعة الغيار غير متوفرة لدى الوكيل لتعويضه، تمهيدا لتنفيذ العقوبة على غير الملتزمين بتوفير تلك القطع؟.

ولعل الحل يكمن بضرورة استحداث وزارة الصناعة والتجارة لخط ساخن، تعمل فيه كوادر نشطة للتحقق ميدانيا من الشكاوى التي تردهم من العملاء بعدم توفير الوكيل أو الموزع لقطع الغيار، أو مرور 14 يوما على عدم توفير الوكيل لقطع الغيار النادرة، تمهيدا لرفع الشكوى إلى الوزارة لاتخاذ اللازم ضمانا لحق المستهلك في إثبات المخالفة..

مناقشة تطبيق الاستراتيجية الوطنية لصحة "المسنين"

المصدر: جريدة الوطن الخميس 16 ذو القعدة 1435هـ - 11 سبتمبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=199867&CategoryID=5

الرياض: محمد العواجي

نظمت وزارة الصحة ممثلة في الإدارة العامة لشؤون المراكز والبرامج الصحية، ورشة عمل علمية عن صحة المسنين بعنوان "تطبيق استراتيجية رعاية صحة المسنين في الرعاية الصحية الأولية"، يومي 12 و 13 ذي القعدة الجاري بالرياض، وذلك تحت شعار "آباؤنا.. نفخر بخدمتكم".

وتهدف الورشة إلى تبادل الخبرات المحلية والدولية في مجال رعاية صحة المسنين بين الأطباء منسقي برنامج رعاية المسنين والمشرفين الفنيين على البرنامج في جميع المناطق والمحافظات الصحية، حيث شارك فيها نخبة من ذوي الخبرات في مجال رعاية صحة المسنين في المجلس التنفيذي لدول المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون وفي دول الخليج العربي ووزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية وجامعة الملك سعود وجامعة الملك سعود بن عبدالعزيز للعلوم الصحية.

وتم خلال الورشة عرض تطبيق وزارة الصحة لـ"الاستراتيجية الوطنية لصحة المسنين 2010-2015"، حيث تم تطبيقها من خلال برنامج رعاية المسنين، كما تم عرض خطوات تطبيق الخطة التنفيذية للاستراتيجية وعرض إنجازات برنامج رعاية صحة المسنين منذ تطبيقه خلال عام 1431هـ الموافق 2010م، وعرض المستجدات في مجال رعاية صحة المسنين والخطط المستقبلية لتحسين جودة حياة المسنين ليتمتعوا بالصحة ويعيشوا حياة نشطة ويشاركوا في تنمية المجتمع بخبراتهم الثرية، كما تم عرض تجارب دول الخليج.

ويأتي تنفيذ الورشة سعياً لوضع الخطط لرعاية هذه الفئة العمرية العزيزة وامتثالاً لقيم ديننا الحنيف ووفاءً لهم لما قدموه لمجتمعهم الذي يتولى مسؤولية رعاية كبار السن.

وناقشت الورشة العديد من أوراق العمل التي تهتم بصحة المسنين، ومن أبرزها تطبيق الاستراتيجية الوطنية للمسنين الرعاية الصحية للدكتورة ميسون العامودي، مديرة برنامج رعاية المسنين في الإدارة العامة لشؤون المراكز والبرامج

الصحية بوزارة الصحة، ونحو تنفيذ إعلان الرياض لرعاية المسنين للبروفيسور توفيق خوجة مدير عام المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون الخليجي.

اللواء الحمزي ترأس اجتماعها الأول

"لجنة عليا" تطور أوضاع تغذية السجون

المصدر: جريدة سبق الخميس 16 ذو القعدة 1435هـ - 11 سبتمبر 2014م
http://sabq.org/GEkgde

سبق- الرياض:
ترأس مدير عام السجون بالمملكة اللواء إبراهيم بن محمد الحمزي اجتماع اللجنة العليا لتطوير أوضاع التغذية في السجون، في الاجتماع الأول بعد إقرارها واعتماد لائحتها من وزير الداخلية.
ويأتي ذلك في إطار الجهود الحثيثة التي تبذلها المديرية العامة للسجون في سبيل تطوير أوضاع التغذية وعمل قفزات نوعية متميزة في هذا الشأن.
وتضم اللجنة في عضويتها عدداً من أبرز خبراء الغذاء والتغذية في المملكة، يمثلون عدداً من الوزارات والهيئات والجمعيات، كوزارة الداخلية ووزارة الصحة ووزارة المالية ووزارة الشؤون البلدية والقروية والهيئة العامة للغذاء والدواء والجمعية السعودية للغذاء والتغذية.
واللجنة أحد مخرجات ورشة العمل المخصصة لدراسة وتطوير أوضاع التغذية في السجون، التي أقيمت في بداية العام الهجري الحالي.
من جانبه أوضح الدكتور محمد علي الناصر المدير التنفيذي للرقابة بهيئة الغذاء والدواء أهمية مثل هذه الاجتماعات في تحديد المسارات العملية للجنة، وأعرب الأستاذ مشاري الدخيل المشرف العام على الإدارة العامة للتغذية بوزارة الصحة عن شكره لبقية أعضاء اللجنة على تفاعلهم واهتمامهم بالجانب التغذوي للنزلاء كما أشاد الدكتور محمد بن صالح العمري رئيس الجمعية السعودية للغذاء والتغذية بالجهود المبذولة من وزارة الداخلية في مجال رعاية النزلاء.
كما شكر مدير عام السجون رئيس اللجنة باسمه وباسم كافة أعضاء اللجنة، وزير الداخلية لدعمه اللامحدود ومتابعته الدائمة لأحوال النزلاء ورعايتهم.

يستفيد منه 73 ألفا في القطاع الخاص

2000 ريال حدا أدنى للراتب لتسجيل الموظف في "التأمينات"

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 16 ذو القعدة 1435هـ - 11 سبتمبر 2014م
http://www.aleqt.com/2014/09/11/article_885613.html

محمد العوني من الرياض

أوصت لجنة في مجلس الشورى بتحديد ألفي ريال حدا أدنى لرواتب الموظفين السعوديين المسجلين في فرع المعاشات في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بحيث لا يسجل الموظف السعودي في "التأمينات" إلا بعد تجاوز راتبه الحد الأدنى.
وتهدف التوصية إلى الحد من التحايل على السعودة الوهمية، وعدم تسجيل الموظفين برواتب أقل من ألفي ريال، مما ينعكس سلبياً على رواتبهم التقاعدية مستقبلاً.
وقال لـ "الاقتصادية" الدكتور محمد آل ناجي رئيس لجنة الإدارة والموارد البشرية في مجلس الشورى، إن عددا كبيرا من الموظفين السعوديين العاملين في القطاع الخاص رواتبهم أقل من ألفي ريال، مشيرا إلى أن المقترح يهدف إلى رفع رواتبهم ومعالجة قيام بعض المنشآت بتسجيل موظفين سعوديين برواتب أقل من ألفي ريال.
وأضاف أن المسجلين برواتب أقل من ألفي ريال تخصم منهم نسبة اشتراك ضعيفة، وبالتالي تكون رواتبهم التقاعدية ضعيفة أيضاً، مشيراً إلى أن التعديل سينعكس إيجابياً على رواتبهم التقاعدية مستقبلاً.
وأوضح الدكتور آل ناجي أن الحد الأدنى في المقترح لن يقل عن إعانة "حافز" المقررة بألفي ريال، واعتبرها قليلة وتم الأخذ بها لعدة اعتبارات، مشيراً إلى أنه في حال تعديل المادتين فلن يأخذ الموظف السعودي راتبا أقل من ألفي ريال، وسيعطي ذلك فكرة عن الرواتب الفعلية للموظفين ويؤثر إيجاباً في التخطيط المستقبلي، وأبدى عضو الشورى تخوفه من تحايل بعض المنشآت على النظام بتسجيل موظفين برواتب أعلى، وتسليمهم رواتب أقل من ألفي ريال، مشيراً إلى أن ذلك ليس من مصلحة الطرفين.
وتقدم الدكتور محمد آل ناجي بمقترح لتعديل الفقرة (1/ب) من المادة التاسعة عشرة، والفقرة الثانية من المادة الثالثة والأربعين من نظام التأمينات الاجتماعية، ويستعد المجلس جلسته 56 يوم الثلاثاء القادم، لمناقشة تقرير لجنة الإدارة والموارد البشرية بشأن المقترح.
وأوضح الدكتور آل ناجي أن تعديل الفقرة (1/ب) من المادة التاسعة عشرة من نظام التأمينات الاجتماعية، وتنص على "أن يكون الحد الأعلى للأجر الخاضع للاشتراك 45 ألف ريال شهرياً، ويجوز للائحة زيادة هذا الحد تبعاً لما يتبين من مراجعة مستويات الأجور بين مدة زمنية وأخرى" ينعكس على تعديل الحد الأدنى، مشيراً إلى أنه من الضروري مراجعة المواد الأخرى، وتأثير التعديلات فيها لترابط مواد النظام مع بعضها.
وتنص الفقرة الثانية من المادة الثالثة والأربعين من نظام التأمينات الاجتماعية المراد تعديلها في الجلسة ذاتها على "أنه يجوز بقرار من الوزير بناء على اقتراح مجلس إدارة المؤسسة، إضافة فئات أعلى لشرائح الدخل، تبعاً لما قد يتقرر من زيادة الحد الأقصى لأجر الاشتراك لسائر المشتركين من العمال".
وتشير بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حتى نهاية عام 1434هـ، إلى تقاضي نحو 73 ألف موظف سعودي رواتب شهرية أقل من ألفي ريال، مما يعنى أن هذا التعديل سيساعد على رفع رواتبهم إلى الحد الأدنى على الأقل.

الوعي الحقوقي وجدية الأنظمة

المصدر: جريدة الوطن الخميس 16 ذو القعدة 1435هـ - 11 سبتمبر 2014م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=22961

مها الشهري

على خطى التطوير، عملت وزارة العدل على كثير من الأوامر القضائية والتعديلات التي تتعلق بالفرد، خاصة المرأة، وتم اعتماد ٢٧ قرارا قضائيا لدعم المرأة اجتماعيا وأسريا، كان هذا ما أفصحت عنه وزارة العدل في اليومين الماضيين، ولعل أبرز القرارات التي أصدرها المجلس الأعلى للقضاء بالنظر إلى قضية الحضانة؛ أحقية المحكوم لها بحضانة

الأطفال مراجعة الأحوال المدنية والسفارات والجوازات وغيرها من الدوائر الحكومية باستثناء السفر، رغم أهمية السفر مهما تعددت أسبابه في حياة المرأة وأطفالها، ولكن "لكل شيء إذا ما تم نقصان..".
يمكننا أن نتخذ هذه الإجراءات على النحو الإيجابي، ومما لا شك فيه أن خطى التطوير لن تقف عند هذا الحد، والمأمول دائما بشمولية الأحكام التي من شأنها إثبات حقوق الأفراد، وانتشالهم من قهر الاستبداد الذي يمارسه بعضهم ضد البعض الآخر، خاصة المرأة التي عانت لسنوات طويلة من المماطلة من قبل خصمها وتعطيل حياتها، لا سيما إن كان أطفالها بحضانتها لمجرد أن الرجل لم يسمح بذلك، وجدية التطبيق النظامي يقابلها ضرورة رفع مستوى الوعي الحقوقي من قبل مؤسسات المجتمع المدني، وممارسة دورها المفترض في نشره بين المواطنين، مما يتيح نوعا من الانسجام والمرونة بين احتياجات الأفراد والأنظمة التي تكفل لهم حقوقهم في الوقت الذي يعتقد فيه المواطن أن سعيه وراء حقوقه أمر غير مجد، وهذا ينعكس على نمو الوعي الاجتماعي الذي مايزال يعرقله الجهل بضرورة الاحتكام إلى القضاء، ومما لا شك فيه أن نهوض المجتمع يأتي من هذا الجانب؛ لأن هذا بدوره يرفع نسبة الوعي سعيا إلى تعديل الكثير من السلوكيات الشائعة، ومن ثم انتقال الأفراد من حالات التشكي والإحساس بالظلم إلى المشاركة الاجتماعية الفعالة والإيجابية.
إذا كانت ثقافة المجتمع قد تشكلت بمعزل عن الأحكام والقوانين، فإن في تفعيلها القدرة على أن تخلق ثقافة جديدة، فالمجتمعات تتبناها دون وعي منها حتى تتشكل في قناعات أفرادها، ومع الوقت سيفرض التغيير نفسه، وحينها سيعدّ الفرد الذي لا يتعامل مع حقوقه بقيم القوانين شخصا سلبيا.

بدل العدوى ممنوع !!

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 16 ذو القعدة 1435هـ - 11 سبتمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20140911/Con20140911722512.htm

بدر بن أحمد كريِّم

لا أدري ما الأسباب التي أدت بوزارة الصحة، لعدم صرف بدل عدوى لفئات التمريض، ولكن ما أعلمه ـ وفقا لإحدى الممرضات ـ «أن بدل العدوى كان موجودا في السابق، وهو 250 ريالا، ولم تكن فئة التمريض حريصة جدا عليه، وبعد أن قررت وزارة الصحة رفعه إلى 750 ريالا لفئة التمريض، أصبح الكل يطالب به، وهو حق من حقوقهم».

***

• وأنقل عن رئيسة المجلس العلمي للتمريض، بالهيئة السعودية للتخصصات الصحية، ورئيسة المؤتمر العالمي لأنظمة التمريض (د. صباح أبو زنادة) قولها: «إن جميع الممرضين والممرضات لا يوجد لهم تأمين، رغم تعرضهم للمخاطر» وطالبت بتوفير الأمان المادي، والمعنوي، والوقائي للممارسين الصحيين، وبخاصة الممرضين كونهم خط الدفاع الأول في القطاع الصحي.

***

• إن الممرضين والممرضات، يفترض طبيعيا أن يتمتعوا ببدل العدوى منهم: تمريض العناية المركزية، وتمريض غسيل الكلى، وتمريض العمليات، وتمريض أقسام العزل، وأقسام الطوارئ، وهم أكثر الفئات تعرضا للمخاطر، وإذا استمرت وزارة الصحة في موقفها من عدم صرف بدل العدوى، فمن المحتمل ألا تجد حاجتها من العنصر التمريضي النسائي بالذات، وإذ ذاك تنخفض معدلات التمريض، وتتعطل الرعاية الصحية، ولا تتوافر مقوماتها، فضلا عن تعطل تطوير المستوى الصحي، والقدرات الصحية، للمواطنين في جميع أنحاء المملكة، رغم أن المادة 31 من النظام الأساس للحكم نصت على «عناية الدولة بالصحة العامة، وتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن».

***

• في ضوء الأنظمة الصحية المتعاقبة، يصبح من الضروري، صرف بدل عدوى للممرضين والممرضات، ومن المؤسف أن التمريض في الأقسام الأخرى، أقل خطورة من الفئات المذكورة سابقا، ومع ذلك ـ كما قالت الدكتورة صباح:

«يتمتعون ببدل العدوى» مما يتساءل معه بقية الممرضين والممرضات: أين العدل؟ وأين المساواة؟ وهما من المطالب الأساسية للإنسان، وبكلمة قصيرة، فإن المرجو صرف بدل العدوى، وهو حق من حقوق الممرضين والممرضات، لا ينبغي التلكؤ فيه، أو التذرع في عدم صرفه بحجج واهية.

كاريكاتير

المصدر: جريدة الوطن الخميس 16 ذو القعدة 1435هـ - 11 سبتمبر 2014م

http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=5626

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 16 ذو القعدة 1435هـ - 11 سبتمبر 2014م

http://www.aleqt.com/2014/09/11/article_885672.html